

قضايا

«من الأمة إلى الطائفة: سوريا في حكم البعث والعسكر» آخر كتب الكاتب السوري الراحل ميشيل كيلو، يتضمن خلاصة مخزونه الفكري والسياسي، وتوظيفها من أجل تقديم استقرار تحليلي شامل للكيفيات والحداثيات التي عاشتها سورية في ظل حكم حزب البعث والعسكر، أكثر من ستة عقود. هنا قراءة في الكتاب

يتقصد في آخر مؤلفاته رحلة سورية من الأمة إلى الطائفة ميشيل كيلو... حكم البعث والعسكر

عمر كوش



لم تقتصر مسيرة الكاتب السوري، ميشيل كيلو، على العمل السياسي، بوصفه معارضاً لنظام الأسد الاستبدادي، بنسخته الأب والابن، بل كانت له إسهامات ومؤلفات فكرية سياسية متنوعة، بدأها من ترجمته كتياً مهمة في الفكر السياسي، مثل كتابي «الإمبريالية وإعادة الإنتاج»، و«لغة السياسة» لجورج كلاوس، وكذلك كتاب أ. ك. أوليدوف «الوعي الاجتماعي»، «السياسة في الحرب العالمية» لماكس فيبر، و«نظرية الدولة» لنيكوس بولانتزاس، وتوجها بكتابه الذي صدر قبل شهر من وفاته «من الأمة إلى الطائفة: سوريا في حكم البعث والعسكر» عن دار موزايك في إسطنبول 2021. وهو يمتاز بتضمنه خلاصة مخزونه الفكري والسياسي، وتوظيفها من أجل تقديم استقراء تحليلي شامل للكيفيات والحداثيات التي عاشتها سورية في ظل حكم حزب البعث والعسكر، أكثر من ستة عقود. وعرفت سورية خلالها حدثين مفصلين: تأسيس حزب البعث، والثورة على الأسدية الاستبدادية. ولذلك يأمل من كتابه الإسهام في تفسير غوامض الفترة التي اجتازها السوريون بين هذين الحدثين المفصلين في تاريخ سورية وشعبها.

وجاء الكتاب (386 صفحة) في أجزاء ثلاثة، خصص الأول لحزب البعث الذي تأسس رسمياً عام 1947، وتتبع التحولات والتغيرات التي شهدتها الحزب، وأفضت إلى نقل مواقفه من النقيض إلى النقيض حيال القضايا المركزية والشعارات التي طرحها، وخصوصاً في ما يتصل بفهمه وأطروحاته لقضايا الوحدة العربية والحرية والاشتراكية، لينتهي هذا الجزء عام 1966 مع «الانقلاب على القيادة القومية والرئيس أمين الحافظ، الذي أسقطته قيادة «اللجنة العسكرية»، لاستبدال حزب البعث القائم بحزب بعث جديد قرّرت «اللجنة بناءه بواسطة مؤسسها العسكرية». وعلى ذلك القضاء على حزب البعث وفق أطروحات مؤسسيه ميشيل علق، وصالح الدين البيطار وأفكارهما، وتأسيس حزب بعث مختلف على يد ضباط اللجنة العسكرية التي طرحت مواقف معادية بشدة لفكرة الوحدة مع مصر، ولزعيمها في ذلك الوقت جمال عبد الناصر، واتهمت علق بخيانة الحزب، بحجة موافقته على حله من أجل الوحدة مع مصر.

ويتضمن الجزء الثاني من الكتاب عرضاً تحليلياً للفترة من انقلاب 23 فبراير/ شباط 1966 وصولاً إلى انقلاب 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1970 الذي قاده حافظ الأسد، وأطاح فيه الأمين القطري المساعد لحزب البعث صلاح جديد، ورفاقه في الحزب واللجنة العسكرية، وقبض عليهم ورامهم في سجن المرة في دمشق، إلى أن ماتوا فيه أو خرجوا منه إلى القبر. واتصفت هذه المرحلة بالصراع المحموم بين تيارَي حافظ الأسد وصالح جديد، وشهدت تسليم حافظ الأسد الجولان لإسرائيل، وكان وزيراً للدفاع في ذلك الوقت. وابتدأ الجزء الثالث عام 1970 وينتهي عام 2011، وهو الأهم والأطول في الكتاب، يتضمن تحليلاً بنويواً واسعاً ومستفيضاً للظاهرة الأسديّة، وما يتعلق بها من تحولات انشطارية في تاريخ سورية، أفضت إلى تدمير أغلبية المجتمع السوري الذي خرج سلمياً مطالباً بالحرية. لذلك لا يخفى ميشيل كيلو أن هدفه من كتابة هذا الكتاب الكشف عن التعامل الوحشي للنظام الأسدي مع الثورة السورية، بوصفه النهج الوحيد الذي اعتمده بتصميم مسبق في تعامله مع الثورة وناسها، ويؤيني منطلق التحليل على تلمس التناقضات التي عرفها حزب البعث، فإذا (كان هناك في تاريخ سورية الحديث تشكيل سياسي ناقض مساره الواقعي ما أزم نفسه به من وعود ورفعه من شعارات، قبيل وبعد إعلان ولادته يوم السابع من نيسان عام 1947، ثم قبل وبعد مشاركته في الانقلاب على السلطة عام 1963 والانفراد بها بين هذا العام وعام 1965، فهو التشكيل الذي أسسه الراحلان ميشيل علق (1910-1989) وصالح الدين البيطار (1912- 1980) وحمل اسم حزب «البعث العربي»» ثم ما لبث أن تغير إلى «حزب البعث العربي الاشتراكي» بعد اتحاده مع «الحزب العربي الاشتراكي» الذي كان قد أسسه الراحل أكرم الحوراني في حماة وريفها عام 1950.»

ومن أجل تبيان التناقضات التي حملها حزب البعث من مناداته بوحدة الأمة وصولاً إلى تقوقعه بالطائفة على يد النظام الأسدي، يرجع ميشيل كيلو إلى «البعث» الأول الذي عبر مؤسسها، ميشيل علق وصالح الدين البيطار، عن أهدافه السياسية من خلال ثلاثة شعارات، الوحدة والحرية والاشتراكية. وقد عبر أولها عن رفضه «تجزئة الأمة وإخضاعها لدول بجافي قيامها واستمرارها طبيعتها وهويتها»، وتهدد بالنضال من أجل وحدة تقضي على

دول سايكس/ بيكو المشرقية، وخاصة منها الدولة التي أقيمت في سورية بعيد الحرب العالمية الأولى، ورأى في تجاوزها شرط قيام دولة أمة كانت على مر التاريخ، وستبقى إلى الأبد، واحدة، وتتفرد بخصائص لا تتوفّر لغيرها، أهمها أنها «ذات رسالة خالدة»، وعليه، تمحورت مهمة «البعث» في تحريرها من احتجاز فرضه عليها تناقض جوهرها الحقيقي، غير القابل للتجزئة، مع تمثيلها السياسي المصطنع والمجزأ الذي تجسده دول قطرية تسوسها طبقات انفصالية/ رجعية، تتعارض ووظائفها بنويواً مع «حقيقة» الأمة العربية.

ويجري التركيز على أفكار ميشيل علق النظرية، كونها صاغت مطلقاً «البعث» النظرية لأقنيمه الثلاثة (الوحدة والحرية والاشتراكية)، بوصفها برنامجاً قومياً واجتماعياً متكامل المقومات، يمكن أن تقبله وتتعاطف معه الفئات الوسطى في الريف والمدينة، وخصوصاً الفئات المتعلمة والموظفين والراغبين من العسكريين في إجراء تغيير يمتلكون أدواته، ويرون فيه دورهم الذي يتصدى لمشكلات العرب الكبرى، كالتجزئة والاستبداد والتفاوت الطبقي والاقتصادي، ومواقفهم من حاضر أوطانهم ومستقبلها، والمهام التي عليهم تحقيقها، بغض النظر عن المدخل الذي يلجون منه إلى ترجمة أقانيم «البعث» الثلاثة.

ووفق تصور ميشيل علق، ليس أمام العرب أي بديل لنجزّتهم سوى وحدتهم، ولا بديل لقباداتهم الفاسدة غير قيادة «البعث»، ولواقعهم الانفصالي والرجعي غير واقع الأقانيم الثلاثة، ودورها في عقولهم من أوضاع لا يرتبطون بها برابط قيمى، يستحيل أن تعبر حكوماتها الفاسدة عن فطرتهم، أو أن تقيم أوضاعاً طبيعية تفعل رسالتهم الخالدة وشخصيتهم التاريخية، ونزوعهم المتعالي إلى وضع يسترون فيه طبيعتهم الأصلية. لذلك لم يترك علق أي خيار للعرب، غير أن يكونوا وحدويين وثوريين، أو انفصاليين ورجعيين.

وعلى أساس متخيل، أقنع علق نفسه

”**الظاهرة الاسدية افضت إلى تدمير اغلبية المجتمع السوري الذي خرج سلمياً مطالباً بالحرية**

يجري النظر إلى الأسدية بوصفها قائمة على طائفية عميقة اتخذت من الطائفة العلوية محورها الأساس

عمل نظام الاسد على توحيد السلطة والطائفة، وبما يتفق مع هويتها كجهة طائفية وكدولة عميقة

”بان «أمته» لم تتبلور أو تتكون، بل دخلت التاريخ متكاملة، وستبقى على حالها من الاكتمال بفضل جوهر ديني متعال، ثابت ولا يحول أو يزول، ليس من منشأ أرضي أو تاريخي، ومع أنه تنزل في التاريخ، فإنه

بقي مستقلاً عنه ومتعالياً عليه. لكن «بينما كان علق يطلق عقيرته بالخناء لأمته المتخيلة، كانت أمة العرب الحقيقية تتعرض على أيادي حزبه، لانقسام نوعي تمترس خلفه الرفاق الذين حكموا سورية والعراق وراء متاريسه. وبالتالي، سقطت ممارسات «البعث» في التباس أنتجه التناقض بين خلو برامجه من خطط تعالج بؤس الأمة الواقعية وادعائه أن الأمة المتخيلة تتوحد بمجرد تماهيا مع حزبه».

وبعد سقوط الوحدة بين مصر وسورية، تناسى علق أقواله عن الوحدة هدفاً يسمو على أدواته، وكل ما عداه، كأنشأ ما كان اسمه، وأياً كانت هويته. لكنه ما إن سقطت الوحدة، بعد انفكك علق عنها، حتى وضع حزبه الذي كان قد وافق على حله من أجلها فوق الأمة القائمة وتلك المتخيلة، وجعل «البعث» الأمة الواقعية التي لا يبدل لها، مع أن الدولتين اللتين حكمهما انتقلتا من التناحر إلى التمزق، بجهود نظامين يعينين استخداماً لغة قومية وحدوية، تقاذفاهما سورية إلى ساحب حروبهما التي تحولت إلى متاريس في ذلك الوقت. ووصل الأمر إلى أن اصدر نظام الأسد في عام 1971 حكماً بإعدام ميشيل علق، بينما اغتيل مؤسس «البعث» الثاني صلاح الدين البيطار عام 1980 بآكام صوت في مكتبه بباريس.

وقادت الصراعات البينية بين الرفاق في حزب البعث إلى طرد مؤسسبه، ميشيل علق وصالح الدين البيطار، فيما تحولت سورية إلى ساحة حرب مفتوحة بين رفاق اللجنة العسكرية، أفضت إلى هزيمة حزيران 1967، حيث يستشهد ميشيل كيلو بما قاله الرئيس الأسبق أمين الحافظ إنهم قبضوا ستة وستين مليون دولار ثمن الجولان، وبما نسب إلى وزير الداخلية آنذاك، ابي رباح الطويل، إن حافظ الأسد التقى عام 1966 بالأميركيين في بيروت واتفق معهم على تسليم الجولان لإسرائيل، إضافة إلى ما نسب إلى رئيسة وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، غولدا مائير، قولها أن إسرائيل لن تتسحب من الجولان لأنها دفعت ثمنه.

وفي خضم الصراع على السلطة بين الرفاق البعثيين في سورية، راهن صلاح جديد على حزب في طور التأسيس، للجيش نفوذ واسع فيه، بينما ألق حافظ الأسد الجيش في وجه القيادة الحزبية الموالية لصالح جديد، و«شكل وحدات عسكرية كاملة على أنس طائفية وعشائرية وعائلية، دون أن يتخلى في الوقت نفسه عن العمل للسيطرة على الحزب المدني». وكان الأسد يخطط سراً للانقلاب 1970 الذي أوصله إلى السلطة، وراح يسوق في خطابه إلى السوريين، إن انقلابه العسكري على رفاقه كان بتكليف منهم واستجابة لإرادتهم، ومن أجل إعادة السلطة إليهم بعد انتزاعها من غريمهم المتسلط صلاح جديد، الذي حال بينهم وبين حقهم في الحرية.

ويكشف ميشيل كيلو خفايا نهج نظام حافظ الأسد بالتركيز على أنه «كان سرّياً ومجافياً لوعود النهج الأول، وخاصة

منها وعد خطاب الحرية. هذا النهج رسم هدفاً أعلى للانقلاب هو إخراج المجتمع من السياسة، والسياسة من المجتمع، بحيث لا يبقى له من وجود أو دور فيها، مهما كان رمزياً أو محدوداً، ويقتصر الحقل السياسي على السلطة الجديدة التي يجب أن تتفرد به انفراداً مطلقاً، لا بقبده قانون أو عرف أو معيار، لتمتلى بدولة عميقة محورها الجيش، إلى جانب أجهزة أمنية ينتسب أغلبية موظفيها إلى الكيان ما قبل المجتمعي الذي نشر سيطرته على بورتها العسكرية منذ عام 1963، وهو الطائفة العلوية التي ينتمي إليها معظم ضباط الانقلاب وقياداته».

ومن أجل تحليل بنية نظام الأسد، يجري التركيز على الأسدية بوصفها قائمة على طائفية عميقة اتخذت من الطائفة العلوية محورها الأساس وركيزة لها لحكمها الطائفي، وعملت على عزل الطائفة العلوية عن باقي مكونات الشعب السوري، وحولتها إلى أقلية معادية له، حيث عمد نظام الأسد إلى بقاء «دائرته الطائفية مغلقة على ذاتها، لتبقى شيفرتها ولغة تداولها وشبكات تواصلها ومسارات عملها وخططها خارج متناول من لا ينتمون إليها، أو لمن هم خارجها من أعضاء الهيئة الاجتماعية العامة، لا بد أن يبقى المجتمع مكشوقاً وممنوعاً من التحوّر على ذاته، وأن يبقى بالتالي منقسماً إلى جماعات وتجمعات متفاوتة الحجم والأهمية والدور، والأهم من هذا ذلك متناحرة ومكشوفة في الوقت نفسه أمام تدخل الأجهزة، ومفتقرة إلى لغة تخاطب وأقنية تواصل وشبكات تفاعل خاصة بها، كي لا تنبني بمعونتها عالماً خاصاً بها، تواجه به السلطة».

وعمل نظام الأسد على توحيد السلطة والطائفة، وبما يتفق مع هويتها كجهة طائفية وكدولة عميقة. وعليه تمكن «باني دولة الطائفية العميقة حافظ الأسد» من توحيد طائفته، بينما اتبع، في الوقت نفسه، سياسة «فَرَق تَسَد» حيال كل المكونات السورية الأخرى، وفيما بينها. وبالتالي بات توازن نظام ركيظه دولة عميقة تدعما أقلية عزلها عن مجتمעה، بتوقف على عامل إيجابى، هو انسجام أجهزتها وولائها لـ «قائد الوطن» حافظ الأسد، وآخر سلبي هو استسلام الشعبي لها، وامتناعه عن القيام بأي عمل عام خوفاً منها ومنه».

ويقود تحلل بنية الطائفية الأسدية إلى تبيان أن «الطائفية أداة سياسية صنعتها السلطة على مقاسها، بهمها منها طابعها التعبوي والوظيفي القائم على إخضاع الآخر، الإغلبى، وليس على مضمونها العقدي وحده الذي لا يعرفه غير قلة من العلويين الذين تحولوا، بعد انقلاب 1963 إلى طائفة، بدلالة سلطة صادرتهم وأخضعتهم، ودابت على إحاطتهم بأجواء التخويف من الآخر، وأنفعتهم أن خلاصهم رهن بنماهيهم مع الأسدية، وأن الخروج عليها يضع صاحبه في صف أعداء الطائفة، ويجعل منه خائناً». ولا شك في أن هناك علويين يرون أنفسهم بدلالة وطنهم وشعبهم، ويرفضون أن يعزفوا بعقيدتهم وحدها، وأن يشوه وعيهم الوطني باسمها، وبالتالي «ليس العلويون غير الطائفيين قلة، كما يدعي النظام والإسلاميون، لكنهم يفتقرون إلى قدر من القبول يتيح لهم ما يكفي من تشابك مع أشباههم من الفئات الأخرى، كما يفتقرون إلى مجال خاص بهم بيلورون مواقفهم وينظّمون صفوفهم فيه».

ويخلص ميشيل كيلو إلى أنه بالسياسات التي مارستها الأسدية عقوداً، وأرستها على إخراج العلويين من المجتمع السوري كهيئة عامة موحدة الكيانات، وتعظيم الهوة بينهم وبين معظم مواطنيهم، وإرسالها على مغامرة هوياتية تضمر الخنافي، اختلفت الدولة العميقة عداءً تاريخياً بين مركز طايفي سلطوي موحد، ومحيط مفكك طائفياً ومتناحر، وغرست هذا التاريخ في وعيها. وبالتالي، «هذا الوضع جعل استمرار الأسدية اعتماداً على مجتمع السلطة ودولته العميقة السبب في احتجاز ما ينشده السوريون من تغيير، في ظل ظرف خاص، افتقروا بسببه إلى أحزاب وقوى سياسية وازنة ومنظمة.

رحل ميشيل كيلو، لكن أفكاره وأطروحاته بحاجة إلى نقاشات وتحليلات كثيرة، إذ على الرغم من أنها تحظى بتوافقات عديدة، إلا أنها تثير، مثلها مثل مواقفه السياسية، سجالات واختلافات في الرؤى وجهات النظر، خصوصاً وأن من المهم البناء عليها، كونها تناولت قضايا حساسة عديدة من تاريخ سورية السياسي في ظل الأسدية، وقدم تحليلاته العميقة لأفكار «البعث» وتياراته وتناقضاته وانحرافات التي أثرت كثيراً على الخريطة السياسية السورية عقوداً عديدة. وسيظل إرثه السياسي يحظى بالتقدير والإشادة، خصوصاً وأنه تميز بالجرأة والقدرة على طرح أفكاره من دون مواربة، وبسلاسة وعمق.

(كاتب سوري)

